

## Authorization of attributes; its origin and factors of survival and extension

Somaya Mohamed Attia

King Saud University || Riyadh || KSA

**Abstract:** The study aimed to clarify the issue of delegation in names and attributes and its origin and the reasons for its extension. The study followed the descriptive, analytical, analytical approach to written documents, which includes a total of sayings of Islamic scholars in the past and present, and the research may be from an introduction, two chapters and a conclusion; And in it two topics; the first: the definition of the mandate language and terminology, while the second: the origin and development of the mandate, and the second chapter included the causes and factors of extension until the present era, and the results revealed the following:

- The truth of the delegation: It is a negation of the attributes of God Almighty, and it is contrary to the method of the companions and the predecessor of the nation, where they believed in the qualities abstract from the meanings, until they became the matter to disable these attributes, as they disrupted the texts in which the attributes were mentioned, because they became the result of saying texts meaningless, And nobody understands it from creation.

Several factors have helped to perpetuate the doctrine of authorization. Including: the extension of the Ash'ari school of thought, whose authorization is one of its ways with the other way of interpretation, and their apprehension to the public that the mandate is the doctrine of the predecessor, in addition to the occurrence of some imams and the people of hadith in saying authorization, which contributed to the consolidation of the doctrine of authorization, and its survival in their books that contemporaries still infer Out on his health.

Based on the results, a number of recommendations and proposals aimed at correcting the belief and showing the error of violators were presented.

**Keywords:** delegation - in attributes - origin - survival factors and extension.

## التفويض في الصفات؛ نشأته وعوامل بقائه وامتداده

سمية بنت محمد عطية

جامعة الملك سعود || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى بيان مسألة التفويض في الأسماء والصفات وبيان نشأته وأسباب امتداده، وابتعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي للوثائق المكتوبة والتي تتضمن جملة أقوال علماء الإسلام في الماضي والحاضر، وقد تكون البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة؛ حيث تضمن الأول: التعريف بالتفويض من حيث نشأته وتطوره، وفيه مبحثان؛ الأول: التعريف بالتفويض لغة واصطلاحاً، أما الثاني: فنشأة التفويض وتطوره، وتضمن الفصل الثاني أسباب وعوامل امتداد حتى العصر الحاضر، وقد كشفت النتائج عن الآتي:  
- حقيقة التفويض: هو نفي لصفات الله جل وعلا، وهو مخالف لمنهج الصحابة وسلف الأمة، حيث آمنوا بالصفات مجردة عن المعاني، حتى صار بهم الأمر إلى تعطيل هذه الصفات، كما عطلوا النصوص التي وردت بها الصفات؛ لأنها صارت نتيجة قولهم نصوصاً لا معنى لها، ولا يفهمها أحد من الخلق.

- وقد ساعد على استمرار مذهب التفويض في الصفات عدة عوامل. منها: امتداد المذهب الأشعري الذي يعتبر التفويض أحد طريقه مع الطريق الآخر التأويل، وتلبسهم على العامة بأن التفويض هو مذهب السلف، إضافة إلى وقوع بعض الأئمة وأهل الحديث في القول بالتفويض، مما ساهم في ترسيخ مذهب التفويض، وبقائه في كتبهم التي ما زال المعاصرون يستدلون بها على صحته.  
- واستنادا للنتائج تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات الهادفة لتصحيح العقيدة وبيان خطأ المخالفين..  
الكلمات المفتاحية: التفويض- في الصفات- النشأة- عوامل البقاء والامتداد.

## المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا للإسلام، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمي، الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحابه ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين.  
أما بعد:

فإن من أعظم مقاصد الدين وأصوله تمييز الحق وأهله عن الباطل وأهله، وبيان سبيل الهدى والسنة، والدعوة إليه، وكشف سبل الضلالة والبدعة، والتحذير منها.

ومن البدع التي تصدى لها أهل السنة والجماعة بدعة التفويض الذي نسب زوراً وبهتاناً لسلف الأمة، حتى تقرر عند بعض من الخاصة والعامة أن التفويض هو مذهب السلف، والحق أن مذهب السلف هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية، فظنوا أن مذهبهم تفويض الأمرين، وممن تبني هذه النسبة واتخذها مسلماً بعض المشهورين برواية الحديث كالخطابي، والبيهقي، وغيرهم، ولم يزل هذا المذهب ممتداً إلى العصر الحديث، فقد تبني جملة من المعاصرين مذهب التفويض مجدداً، وظهر ذلك في مؤلفاتهم التي ادعوا فيها أن التفويض مذهب السلف، وبرزت أنشطتهم وجهودهم من خلال كتبهم التي نشروها، والمواقع الإلكترونية التي أنشأوها لهذا الغرض، مما يلزم أهل السنة العمل للتصدي لمثل هذه الجهود.

وتبرز أهمية دراسة الموضوع كونها ترتبط بصفات المولى جل جلاله، وانعكاسها على العبد؛ فمن عرف أن الأسماء الحسنى مقتضية لأثارها من العبودية، أحسن عبادة ربه... ويقضي الأمر اقتضاء أثارها من الخلق والتكوين، فلكل صفة عبودية خاصة هي موجباتها ومقتضياتها، أعني من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها، وهذا مطرد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح: فعلم العبد بتفرد الرب - تعالى - بالضرب والنفع، والعطاء والمنع، والخلق والرزق، والإحياء والإماتة - يُثمر له عبودية التوكل عليه باطناً، ولوازم التوكل وثمراته ظاهراً، وعلمه بسمعته - تعالى - وبصره وعلمه وأنه لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، وأنه يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، يُثمر له حفظ لسانه وجوارحه وخطرات قلبه عن كل ما لا يُرضي الله(1).

والأسماء والصفات علمها مدار الإيمان؛ حيث إن الإيمان بالله لا يتحقق إلا بالإيمان بالأسماء والصفات:  
لأن الإيمان بالله يتضمن أربعة أمور(2):

1- الإيمان بوجوده سبحانه وتعالى.

2- الإيمان بربوبيته.

3- الإيمان بانفراده بالألوهية.

4- الإيمان بأسمائه وصفاته.

(1) - الجريتي، أبو مريم محمد، (1430): أهمية دراسة الأسماء والصفات. تاريخ الإضافة: 2009/8/19 ميلادي - 1430/8/27 هجري.

شبكة الألوكة. الرابط: <https://www.alukah.net/sharia/0/7111/> تاريخ: 2019 /9 /8.

(2) - المرجع السابق نفسه. نقلاً عن: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين: (ص47)..

وعقيدة المسلم في الأسماء والصفات هي من لب العقيدة وأساسها، ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (3):  
 "والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب والنكاح في الجنة، والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظم قدرًا من آيات المعاد، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي المتضمنة لذلك، وأفضل سورة سورة أم القرآن، وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد".

### الدراسات السابقة في الموضوع

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وقد حرص الباحث على عرض أهمها، وعلى النحو الآتي:

دراسة داغي، علي قرة، (1438هـ)، بعنوان أسباب الانحراف الفكري وعلاجه الشامل في الإسلام، دراسة شرعية تحليلية، وهدف البحث إلى تقديم رؤية عامة لأسباب الانحراف الفكري المؤدي إلى الغلو والتطرف، ويوضح الطرق الصحيحة لعلاجها، من خلال التأصيل الشرعي، والتكييف الفقهي، والتحليل العلمي. وقد بدأ الكاتب بحثه ببيان أنواع الانحراف الفكري، ثم بين أسباب الانحراف الداخلية، فذكر منها: التربية الدينية الخاطئة، والقهر السياسي وتعذيب الدعاة، والجهل المركب وعدم الفقه في الدين وسنن الله تعالى، وتوسع في ذكر مظاهر هذا السبب: والتي من أهمها: الأخذ بشكل النص وظاهره دون مقاصده وعلله ومآلاته ومناطه، والجهل بسنن الكون والحياة والأمة، وسنة التدرج، واتباع المتشابهات وترك المحكمات، وتبني فكر التكفير أو التضليل للمخالفين، والتساهل في تجريهم وتفسيرهم) ثم باقي الأسباب الداخلية وهي: ترأس الجهال الضلال، والفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ثم ذكر الأسباب الخارجية، وهي: غربة الإسلام في ديار الإسلام، والهجوم العلي على الإسلام، ومصادرة حرية الدعوة، واحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين، والتأمر على ثورات الشعوب. ثم انتقل للحديث عن آثار الانحراف الفكري، وصولاً إلى العلاج، المتمثل في: علاج التربية الدينية الخاطئة بالتربية الدينية الصحيحة، والعناية القصوى بتوسيع دائرة الولاء والأخوة الإسلامية لتشمل جميع أهل القبلة، مع عدم إغفال الجانب العقابي من خلال العقوبات من الحدود والتعازير المرتبطة بما ينتج من الانحراف الفكري من التطرف والإرهاب.

دراسة نشرها (أبو حسين العدني، 2011)؛ الصفات الإلهية عند المعتزلة مفهومها وسبب تأويلها؛ وقد هدف منه فكان يدور في خلدي سؤال ما هي الصفات التي أثبتوهم ولماذا هي بالذات؟ وما حقيقة هذه الصفات عندهم؟ ثم لماذا أول المؤلفون الصفات وما الذي دفعهم؟ وفي هذا البحث عرف بالمعتزلة وموقفهم من الصفات وحقيقة الصفات عندهم كما بحث عن أسباب تأويلهم واعتمد في منهجية البحث على النقل عن المعتزلة من كتبهم لا ما كتبه عنهم الآخرون، وتكون البحث من مقدمة ومبحثان تحت كل منهما عدة مطالب، حيث عرف بالمعتزلة والصفات عند المعتزلة وفيه فرعان، ومعاني الصفات الأربعة عن المعتزلة وبيان حقيقة اتصاف الله تعالى بهذه الصفات عند المعتزلة، وتضمن المبحث الثاني: سبب نفهم للصفات؛ وذلك بسبب اعتمادهم دليل العرض والجوهر، واعتمادهم قياس الغائب على الشاهد ثم بين بطلان دليل قياس الغائب على الشاهد، وكشفت النتائج أن المعتزلة يثبتون أربع صفات لله هي الحياة والقدرة والعلم والوجود، وأن السبب الرئيس الذي جعل المعتزلة تأول الصفات هي اعتقادهم أن ذلك يفضي إلى التشبيه، كما اعتمد المعتزلة في تأويل الصفات على أصلين هما: اعتمادهم دليل الأعراض والجواهر في اثبات وجود الله. وقياس الغائب على الشاهد. كما بين أن كثيراً من المتكلمين لم يستطيعوا التخلص منه تطبيقاً على

(3) - ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم (1391هـ): درء تعارض العقل والنقل. تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض: دار الكنوز الأدبية، (5/310).

الرغم من الاعتراض عليه نظرياً وقد أوقع هذا القياس المتكلمين في مزالق ومataهات، وجرهم إلى تشبيهه الله بمخلوقاته وهم لا يشعرون.

#### تعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من الدراستين أن الأولى قد تناولت الانحراف الفكري كظاهرة يعاني منها المجتمع الاسلامي، وهي سنة إلهية كما قال الله (ولا يزالون مختلفين إلا ما رحم ربك ولذلك خلقهم)، وأما الأسباب فمتنوعة، وواجب المجتمع وولي الأمر العمل على معالجة ذلك، وأما الثانية فتضمنت تعريفاً ببعض خصوصيات مذهب أهل التفويض، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراستين في كونها شملت الأسباب وعوامل البقاء، طوال قرون عديدة، وهو ما يقود إلى تأكيد وجود مشكلة يحرض الباحثون على إيجاد حلول لها، ولكنها كانت وما زالت عضية على الحل، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية، والبدء بتحديد المشكلة..

#### مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في حالة التنافر والتجاوزات والتي تصل إلى حد الصراع داخل المجتمع المسلم، وقبل ذلك في الانحراف عن المنهج النبوي في الإيمان بالأسماء والصفات، وهو ما قد يوقع المرء في المعاصي والانتهاك به إلى جهنم والعياذ بالله، ناهيك عن ما يعترهم من توترات وحياة الضنك نتيجة المخالفة الواضحة للشرع القويم، وهو ما يستوجب البحث عن الأسباب التي أدت إلى ظهورها وعوامل بقائها..

#### أسئلة الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:  
ما مضمون عقيدة التفويض في الصفات؛ وكيف نشأت وما عوامل بقائها حتى زماننا الحاضر؟  
ويتفرع منه سؤالان فرعيان، هما:

1- ما المقصود بعقيدة التفويض وكيف نشأت في المجتمع الإسلامي؟

2- ما عوامل بقائها حتى زماننا الحاضر؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو بيان مضمون عقيدة التفويض في الصفات؛ وكيف نشأت وما عوامل بقائها حتى زماننا الحاضر؟  
ويتفرع منه هدفان فرعيان، هما:

1- بيان المقصود بعقيدة التفويض وكيف نشأت في المجتمع الإسلامي.

2- تحديد أهم العوامل التي ساعدت على بقائها حتى زماننا الحاضر.

#### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ذاته، وهو العقيدة في أسماء وصفات الله عز وجل، وبالتالي يؤمل الباحث أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1. رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع بجدور عقيدة التفويض وخلفيتها التاريخية؛ بما يسهل من التعامل مع من يعتقدونها، والتوعية من آثارها على معتقديها.

2. قد تفيد الدراسة الدعاة والتربويين في تبني ما جاء فيها وتضمين خطبهم ودروسهم بعضاً منها.
3. من المؤمل أن تثرى مادة الدراسة موضوعات الباحثين والمهتمين بدراسة الصراعات ببعض الحقائق عن الأسباب ذات البعد العقائدي، كما تفتح المجال أمام دراسات أخرى مكملية للموضوع.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجية البحوث الوصفية التحليلية، والتي تعتمد على تحليل الوثائق المتضمنة للمادة العلمية في المصادر المراجع، واستخلاص ما لع علاقة بموضوع وأهداف الدراسة الحالية، واقتصر دور الباحث على النقل الأمين للأقوال والتوثيق لها في الهوامش وفي قائمة المراجع، والتعريف بالأعلام، والإحالة لما يزيد من التوضيح والمناقشة المقتضية لبعض الآراء، ثم استخلاص النتائج وتقديم بعض التوصيات والمقترحات الهادفة، مع توثيق كافة المراجع الواردة في متن الدراسة.

#### خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وفصلين وخاتمة إضافة إلى المراجع، وعلى النحو الآتي:

- المقدمة: وتضمنت ما سبق (الدراسات السابقة- المشكلة- الأسئلة- الأهداف- الأهمية).
- الفصل الأول: التعريف بمذهب أهل التفويض من حيث نشأته وتطوره: وفيه مبحثان:
  - المبحث الأول: التعريف بالتفويض لغة واصطلاحاً
  - المبحث الثاني: نشأة التفويض وتطوره
- الفصل الثاني: التفويض امتداده وعوامل بقاءه:
  - المبحث الأول: عوامل بقاء التفويض واستمراره
- الخاتمة، أهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

#### المبحث الأول: تعريف التفويض لغة واصطلاحاً.

##### التفويض لغة:

(فَوْضَ) الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه، ثم يُفْرَعُ فَيَرُدُّ إليه ما يشبهه(4).

يقال: فَوْضَ إليه أَمْرُهُ: أي رده إليه(5).

ويقال: فَوْضَ إليه الأَمْرَ: صَيَّرَهُ إليه وجعله الحاكم فيه(6).

فمعنى التفويض لغة: التوقف في الشيء ورد الحكم فيه لغيره.

وقد ورد هذا اللفظ في الكتاب الكريم والسنة النبوية:

قال الله تعالى في قصة مؤمن آل فرعون: ﴿ فَسَتَذَكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ ۗ وَأَفْوِضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ

بِالْعِبَادِ ﴾ [غافر: 44].

(4) ينظر: مقاييس اللغة (4/ 460).

(5) ينظر: مختار الصحاح (244)، القاموس المحيط (651)، تاج العروس (18/ 496).

(6) ينظر: لسان العرب (7/ 210).

وفي الحديث الوارد عند النوم: ((وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ)) (7)، أَيْ رَدَدْتُهُ إِلَيْكَ (8).

#### التفويض اصطلاحاً:

التفويض في باب صفات الله تعالى عند أصحاب التفويض وهو المقصود هنا فهو: «صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى، بأن يقول: الله أعلم بمراده» (9).

فهو كما ورد في معناه اللغوي: رد العلم بمعاني النصوص لله سبحانه. وهذا عندهم في الصفات الخيرية (10) التي ثبتت بالسمع دون العقل، والتي توهم عندهم التشبيه بين صفات الله وخلقها.

فهم يجهلون معناها وكيفيةها، ويجعلون نصوص تلك الصفات من المتشابه من الآيات. قال أبو المعين النسفي (11): «فإذا ظهرت صحة ما ادعيناه من تعذر حمل الآيات على الظاهر، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات.

ثم بعد ذلك اختلف مشايخنا -رحمهم الله-، منهم من قال في هذه الآيات: إنها متشابهة نعتقد فيها ألا وجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها ولا نشغل بتأويلها، ونعتقد أن ما أراد الله بها حق» (12). فالتفويض هو رد علم معاني النصوص، فهي غير معلومة للخلق أبداً، وإنما استأثر بعلمها الله ﷻ.

#### المبحث الثاني: نشأة التفويض وتطوره:

عند الحديث عن نشأة التفويض لا بد من البدء بذكر نشأة الكلام في صفات الله تبارك وتعالى، ومن خلال هذا العرض التاريخي سيتبين بداية نشأة وظهور هذا القول:

1. الصحابة رضون الله عليهم: لقد تلقى الصحابة ﷺ دين الله من نبيهم ﷺ، فرأوا النبي ﷺ يصف لهم ربه سبحانه بما وصف به نفسه في كتابه الكريم، وبما أنزل لنبيه ﷺ، فلم يسأل أحد من الصحابة رسول الله ﷺ عن شيء من ذلك كما كانوا يسألونه عن أمور دينهم وأحكامه كالصلاة والحج ونحو ذلك، وكما كانوا يسألونه عن أمور الآخرة الجنة والنار، والقبر والروح، ومع كل هذا لم ينقل لنا عن أحدهم أنه سأل عن صفة من صفات الله سبحانه، أو أنه التبس عليهم فهم شيء من ذلك، فدل على أنهم فهموا ذلك دون شبهة أو لبس، وسكتوا عن الكلام والخوض في الصفات، وأثبتوا ﷺ ما ورد من صفات لله سبحانه بلا تشبيه ونزهوه بلا تعطيل.

(7) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الوضوء باب فضل من بات على الوضوء برقم (247) (105/9)، وأخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الذكر والدعاء باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم (2710) (2081/4).

(8) ينظر: لسان العرب (7/210).

(9) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد لمحمد محيي الدين. حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد لعبد السلام اللقاني (128).

(10) الصفات الخيرية: ويقصد بها الصفات التي ثبتت عن طريق الخبر، من الكتاب: كالوجه واليدين والعين، ومن السنة: كاليمين والقبضة والأصابع والساق. ينظر مجموع الفتاوى (12/32).

(11) النسفي: أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن المعتمد بن محمد مكحول المكحولي النسفي الحنفي، عالم بالأصول والكلام. كان بسمرقند وسكن بخارى. توفي سنة 508هـ. من تصانيفه: (إيضاح المحجة لكون العقل حجة)، (بحر الكلام)، (تبصرة الأدلة) في علم

الكلام وهو مجلد كبير. ينظر: الجواهر المضبية في طبقات الحنفية (2/189) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/225).

(12) تبصرة الأدلة (1/345).

وقد وصف هذا الحال تقي الدين المقرئزي (13) فقال: «كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سأله ﷺ عن أحوال القيامة والجنة والنار؛ إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث، ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة ﷺ وعلى اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصفه الرب، سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة، والحياة والإرادة، والسمع والبصر، والكلام والجلال، والإكرام والوجود، والإنعام والعز، والعظمة، وساقوا الكلام سوقاً واحداً.

وهكذا أثبتوا ﷺ ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة» (14).

هذا هو حال الصحابة رضوان الله عليهم وحتى عصر التابعين لهم.

2. عصر التابعين: (الجعد بن درهم (15): وقد ظهرت البدع والخوض في صفات الله بالباطل، حين ظهرت مقالة التعطيل في صفاته سبحانه، وأول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو (16)، فكان أول من أحدث القول بنفي الصفات، فنفي أن يكون الله سبحانه قد اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلم موسى تكليماً. قال ابن العماد: «والجعد هذا من أول من نفى الصفات، وعنه انتشرت مقالة الجهمية؛ إذ ممن هذا حذوه في ذلك الجهم بن صفوان، عاملهما الله تعالى بعدله» (17).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «وهاتان الصفتان -كلامه ومحبته ورضاه- هما اللتان أنكرهما الجعد بن درهم أول الجهمية، لما زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، إذ لا محبة له ولا رضا؛ ولم يكلم موسى تكليماً» (18).

(13) المقرئزي: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد مؤرخ الديار المصرية. ولد سنة 769هـ، واشتغل في الفنون وخالط الأكابر، وولي حسبة القاهرة، ونظم ونثر، مات سنة 840هـ. وألف كتباً كثيرة، منها: (درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة)، (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/557).

(14) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (4/188).

(15) الجعد بن درهم: هو أول من قال بخلق القرآن وأن الله لا يتكلم. كان يسكن دمشق، وله بها دار، وقيل: إنه كان من أهل حران، ويروى أن خالد القسري خطب الناس يوم الأضحى فقال: ضحوا يقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، ثم نزل فذبحه. وكان الجعد أول من أظهر القول بخلق القرآن في أمة محمد، فطلبه بنو أمية فهرب من دمشق وسكن الكوفة، ومنه تعلم الجهم بن صفوان بالكوفة خلق القرآن. توفي 120هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (3/219)، تاريخ دمشق لابن عساكر (72/99).

(16) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى (225).

(17) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (2/112).

(18) الاستقامة (167).

فكان هو رأس هذه البدعة، ثم قتل في صباح عيد الأضحى كما روي أن خالد بن عبد الله القسري(19) في يوم أضحى قال: «ارجعوا فضحوا تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله علواً كبيراً عما يقول الجعد بن درهم، ثم نزل فذبحه»(20).

3. (الجهم بن صفوان(21)، وقد أخذ هذه المقالة عن الجعد: ولكن الجهم كان له في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي، وكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه؛ ولذلك نسبت هذه المقالة إليه(22). وعلى الرغم من أن بدعة تعطيل الصفات قد سبقتها بعض البدع إلا أن هذه المقالة كانت الأبعد عن الدين، وأشدّها خطورة على المسلمين. وذلك بسبب أن:

أ- مقالة نفي الصفات طريق لصد الناس عن هذا الدين من خلال جهلهم بخالقهم ومعبودهم؛ ذلك لأن من عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل ربه فهو لما سواه أجهل، فأرادوا بتعطيلهم لأسماء الله وصفاته قطع الطريق من أوله.

ب- هذه البدعة كانت أول معارض للوحي بالعقل، فكل ما سبقها من بدع كانت من طريق سوء فهم للنصوص، وتسييرها على حسب أهوائهم وفهمهم، أما أهل التعطيل فادعوا أن عقلياتهم تعارض نصوص الوحي، فتركوا نصوص الوحي وأبعدوها وقدموا شهيمهم العقلية عليها.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج(23) والشيعية(24) حدثوا في آخر خلافة علي عليه السلام، والمرجئة(25)

(19) خالد القسري: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، أبو الهيثم: أمير العراقيين، وأحد خطباء العرب وأجوادهم. يماني الأصل، من أهل دمشق. ولي مكة، ثم ولاة هشام الكوفة والبصرة فأقام بالكوفة وطالت مدته إلى أن عزله هشام سنة 120هـ، وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي وأمره أن يحاسبه، فسجنه يوسف وعذبه، ثم قتله في أيام الوليد بن يزيد، وكان خالد يرمى بالزندقة. ينظر: وفيات الأعيان (2/ 226) سير أعلام النبلاء (5/ 425).

(20) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد، باب ما ذكر أهل العلم للمعظلة الذين يريدون أن يبدلوا كلام الله (29). (21)الجهم بن صفوان: أبو محرز الراسي مولاهم، السمرقندي، الكاتب، المتكلم، رأس الضلالة، وإليه تنسب الجهمية. كان صاحب جدال ومراء، ظهرت بدعته بترمز، وقتله سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية، كان يقول بخلق القران، وينكر صفات الرب عز وجل بزعم تزويه عنها، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، وذهب إلى أن الإنسان لا يوصف بالاستطاعة على الفعل، بل هو مجبور بما يخلقه الله تعالى من الأفعال، قيل عنه أنه كان يبطن الزندقة. توفي 130هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (11/ 160) تاريخ الإسلام (3/ 389).

(22) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى (225)، ولوامع الأنوار الهية (1/ 163، 164). (23)الخوارج: فرقة كانت أول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ممن كان معه في حرب صفين، وكل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء أكان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان، والخوارج انقسموا إلى فرق عديدة، يجمعها على افتراق مذاهبها: وجوب الخروج على الإمام الجائر، ويكفرون أصحاب الكبار، وقد ورد في ذمهم والترغيب في قتالهم أحاديث صحيحة. ينظر: مقالات الإسلاميين (86) الفرق بين الفرق (54) والملل والنحل (1/ 113).

(24)الشيعية: سمو بهذا الاسم لأنهم شايعوا علياً عليه السلام، وقدموه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وقالوا بأن الإمامة قضية أصولية وهي ركن الدين، لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويفضلون أنفسهم وهم شر خلق الله عز وجل على أبي بكر وعمر وعثمان، وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً، وقد انقسموا إلى فرق عديدة، حتى صار التشيع ستارا للفرق الباطنية الملحدة. ينظر: مقالات الإسلاميين (5) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/ 92) الملل والنحل (1/ 146).

(25)المرجئة: هم الذين أخوا العمل عن النية والعقد، ويزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وقالوا: لا تضر مع الإسلام سيئة، كما لا ينفع مع الكفر حسنة، فكل مسلم ولو بلغ على معصية فهو من أهل الجنة لا يرى نارا، وإنما النار

والقدرية(26) حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، ولكن لما حدثت الجهمية(27) في أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة، وأولهم الجعد بن درهم(28).

ج- هذه المقالة كانت بداية تولد عنها كثير من الفرق المنحرفة والمقالات الضالة، فكانت هي من فتح باب الخوض في صفات الله سبحانه، وتقديم العقل على النقل، فكل من أتى بعدها كالشاعرة وغيرهم كان عن طريق الجهمية.

هذه الأسباب وغيرها جعلت بدعة الجهمية من أشد البدع مخالفة وبعدا في الدين.

4. أفكار الخوارج: ثم كان شر الخوارج قد استطار، وأظهروا قولهم أن مرتكب الكبيرة خالد مخلد في النار، أما جماعة المسلمين فكانوا يقولون: إنه مؤمن، وكان واصل بن عطاء(29) يجلس إلى الحسن البصري رضي الله عنه، فلما ظهر الاختلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكبي الكبائر، وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر، فخرج واصل بن عطاء عن الفريقين وقال: إن من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين منزلتين، فطرده الحسن عن مجلسه فاعتزل عنه، وتبعه عمرو بن عبيد(30)، فقليل لهما ولأتباعهما: معتزلون، أو المعتزلة(31).

وأصبحت المعتزلة(32) بعدهما فرقة لها أصول وقواعد، وكان لهم اتصال بالخلفاء والأمراء، وكثر أتباعهم ونشروا آراء فرقهم.

للكفار. وهم نحو اثني عشرة فرقة. ينظر: مقالات الإسلاميين (132) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/37)، الملل والنحل (1/139).  
(26) القدريّة: هم منكرو القدر، وكان (معبد الجيني) أول من تكلم في الإسلام بالقدر. وهم طائفتان: الأولى نفت العلم والقدرة وهم الغلاة، والطائفة الثانية أثبتت العلم ونفت القدرة عن الله سبحانه. وجميعهم قالوا بأن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد ولا قادر على شيء من أعمالهم. وزعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم. ينظر: الفرق بين الفرق (94)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (64)، الملل والنحل (1/28-47).

(27) الجهمية: أصحاب جهنم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمز، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية. وقد تطلق الجهمية على أتباع الجهم في آرائه. وقد تطلق على نفاة الصفات عامة -وهو الأغلب- وافق الجهم المعتزلة في نفي الصفات الأثرية، وزاد عليهم بأشياء: أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، ويقول بخلق القرآن. ينظر: مقالات الإسلاميين (279)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/70) الملل والنحل (1/86).

(28) درء تعارض العقل والنقل (5/244).

(29) واصل بن عطاء: أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال، مولى بني ضبة، وقيل: مولى بني مخزوم، كان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين في علوم الكلام وغيره، وكان من أجداد المعتزلة، وقيل عنه: إنه رجل سوء كافر، كان يلثغ بالراء فلباغته هجر الراء وتجنبها في خطابه. ولد سنة 80هـ بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوفي سنة 181هـ. وله من التصنيفات كتاب (أصناف المرجئة)، و(التوبة)، و(المنزلة بين منزلتين). ينظر: وفيات الأعيان (7/6) ميزان الاعتدال (4/329).

(30) عمرو بن عبيد: عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري، رأس المعتزلة وشيخها في عصره، كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه فسموا المعتزلة. له رسائل وخطب وكتب منها: (العدل)، و(التوحيد)، وكتاب (الرد على القدريّة)، يريد السنة. توفي بمران بطريق مكة سنة 143هـ، وقيل: 144. وفي العلماء من يراه مبتدعا. ينظر: ميزان الاعتدال (3/274)، تاريخ الإسلام (3/941).

(31) ينظر: وفيات الأعيان (6/8).

(32) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتبعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، وسموا بذلك لاعتزالهم مجلس الحسن البصري لما اختلفوا معه في حكم مرتكب الكبيرة. ولما كان زمن هارون الرشيد صنف أبو الهذيل كتابين

- 5- مرحلة محنة القول بخلق القرآن: وقد بدأت أحداث المحنة في خلافة المأمون(33)، وكان قد جعل المعتزلة بطانة له، فكان يميل إليهم ويقربهم، وقد أخذ عنهم القول بخلق القرآن، حتى أشاروا عليه بإظهار القول بخلق القرآن وإلزام الناس به ففعل، ومن أبي حبسه أو عزله أو قتله، وكان قد أدخل علوم الفلسفة والكلام من خلال ترجمة كتب الفلاسفة(34)، وحض الناس على قراءتها، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها»(35).
- 6- ثم بدأت نشأة المذهب الأشعري: وقد كانت المعتزلة كما سبق قد أدخلوا علوم الفلاسفة ونشروا علم الكلام المذموم، فأفسدوا على الأمة أصولهم ومعتقداتهم، حتى وصلوا للحيرة والشك، وبدأوا بالتخبط والضلال، وحادوا عن نصوص الوحي إلى علم الكلام، فظهر أبو الحسن الأشعري(36) معلنا رجوعه عن الاعتزال بعدما كان قد برع فيه، وكانت هذه المرحلة هي أولى أحواله.
- والحال الثانية: هي إثباته لبعض الصفات التي أثبتها العقل كالحياة والعلم والسمع والبصر، والكلام، وتأويل الصفات التي دل عليها الدليل القطعي من القرآن-الصفات الخيرية- كالوجه واليدين والقدم والساق، ونحو ذلك.
- والحال الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكليف، ولا تشبيه، جريا على منوال السلف(37).
- وكان الأشعري قد تلقى حاله الثانية عن عبد الله بن سعيد بن كلاب(38)، كما قال ابن تيمية: «كان أبو محمد بن كلاب هو الأستاذ الذي اقتدى به الأشعري في طريقه هو وأئمة أصحابه»(39)، وعلى هذه الحال تلقى عنه
- 
- وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة، التي سموها: العدل وحقيقته نفي القدر، والتوحيد وحقيقته نفي الصفات، وإنفاذ الوعيد وحقيقته أهم يوجبون إنفاذ وعيد الله فيمن أوعده، والمنزلة بين المنزلتين وحقيقته خروج مرتكب الكبيرة من الإيمان لكن لا يدخل في الكفر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحقيقته إلزام غيرهم ما التزموه وإن كان ذلك بالخروج على الأئمة. فلبسوا في هذه الأصول الحق بالباطل. ينظر: الفرق بين الفرق (93) الملل والنحل (43/1) شرح الطحاوية (537).
- (33) المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أبو العباس. سابع الخلفاء من بني العباس في العراق، ولد سنة سبعين ومائة، وقرأ العلم والأدب، والأخبار والعقليات، وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، ودعا إلى القول بخلق القرآن، وبالغ وامتنح الناس في ذلك، مات سنة 218هـ وحمل إلى طرسوس ودفن هناك. ينظر: تاريخ بغداد (430/11) سير أعلام النبلاء (272/10).
- (34) الفلاسفة: جمع فيلسوف، والفلسفة باليونانية: محبة الحكمة، وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء، ولم يذهب إلا إلى ما يقتضيه العقل في زعمه، وقال بقدم هذا العالم. يقول ابن سينا أحد كبار الفلاسفة عن الله جل جلاله: هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وليس له عندهم صفة ثبوتية تقوم به، ولا يفعل شيئا باختياره ألبتة، ولا يعلم شيئا من الموجودات أصلا. وهم لا يؤمنون بالملائكة، وإنما هي عندهم ما يتصوره النبي في نفسه من أشكال نورانية، من أشهرهم أفلاطون وأرسطو، ومن المنتسبين للإسلام: ابن سينا، والفارابي. ينظر: الملل والنحل (57/2)، إغاثة اللهفان (256/2).
- (35) لوامع الأنوار الهية (9/1).
- (36) الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، صاحب الكتب والتصنيفات في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة، والجهمية والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة. ولد سنة 270هـ، وقيل: 260هـ بالبصرة. وتوفي سنة 324هـ ببغداد، أخذ علم الكلام أولا عن شيخه الجبائي شيخ المعتزلة، وأقام على الاعتزال أربعين سنة حتى صار للمعتزلة إماما، ثم رجع عن الاعتزال وأظهر ذلك إظهارا، وشرع في الرد عليهم والتصنيف على خلافهم. من مصنفاته: (مقالات الإسلاميين)، و(الإبانة). ينظر: وفيات الأعيان (284/3)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (347/3)، طبقات الشافعيين (208).
- (37) ينظر: طبقات الشافعيين (210).
- (38) عبد الله بن كلاب: عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري أبو محمد، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصنيفات في

من لحقه من الأشاعرة(40) مذهبهم، ونسب إليه (41). وقد ذاع هذا المذهب في العامة وانتشر، كما ذاع مذهب أبي منصور الماتريدي(42) الذي كان بينه وبين مذهب الأشعري الكثير من التشابه في الأصول.

7- بناء على هذين المذهبين -الأشعرية والماتريدية(43)- كانت بداية ظهور مذهب التفويض في الصفات، فقد كانت تلك المذاهب تهدف إلى التوفيق بين المنهج النقلي الذي كان عليه السلف، وبين المنهج العقلي التأويلي المنحرف الذي اعتمد عليه المتكلمون(44).

8- بعد ظهور مذهب التفويض في الصفات، الذي كان يسير في خط متوافق مع التأويل الباطل الذي يقتضي صرف معاني النصوص الظاهرة إلى معان أخرى لا تقتضي التشبيه بزعمهم -وكلا المذهبين طرفان في عقيدة الأشاعرة في الأسماء والصفات- بدأت نسبة مذهب التفويض إلى السلف -رحمهم الله-.

«فمع تباين الوجهين: الإثبات والتأويل، واستحالة التوفيق بينهما، مع اضطرار القوم إلى تصويب السلف وتصويب طريقتهم نشأ القول بأن مذهب السلف هو(التفويض) حتى لا يتصادم الاتجاهان في محل واحد، فنسبوا السلف إلى الإعراض والكف عن فهم مراد النصوص والاكتفاء بإقرار الألفاظ، وادعوا لأنفسهم النظر والتحقيق والفهم.

فالتفويض فكرة لجأ إليها أهل التأويل -التحريف-؛ ليخففوا من درجة التعارض بين مذهب الإثبات ومذهب التحريف، وليضيقوا رقعة الخلاف ويقصروها على مسألة تعيين المراد من النصوص أو عدم تعيينه، وليحفظوا في نفوسهم ونفوس أتباعهم مصداقية انتسابهم للسلف وأهل الحديث»(45).

كان البيهقي(46) من أقدم من نسب التفويض إلى السلف، وذكر عند حديثه عن صفة الاستواء وما يماثلها من الصفات أن علماء السنة وأهل الحديث يكون علم المعنى إلى الله سبحانه، وينفون التشبيه والكيفية عنه(47).

الرد على المعتزلة، وربما وافقهم. وكان يرد على الجهمية، ولقب: كلاباً؛ لأنه كان يجرح الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته. ويُقَلُّ عن ابن خزيمة أنه كان يعيب مذهب الكلابية ويذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان أشد الناس على عبد الله بن سعيد وأصحابه. وأصحابه هم الكلابية ولحق بعضهم أبو الحسن الأشعري، توفي سنة 245هـ. له كتب منها (الصفات) و(الرد على المعتزلة). ينظر: سير أعلام النبلاء (11/ 174) لسان الميزان (4/ 486).

(39) منهاج السنة النبوية (2/ 327).

(40) الأشاعرة: طائفة من طوائف أهل الكلام، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان معتزلياً ثم ترك الاعتزال وتلمذ على ابن كلاب قبل تصريحه بانتسابه إلى مذهب الإمام أحمد، أثبتوا الأسماء وسبع صفات، واختلفوا فيما عداها من الصفات، وخالفوا أهل السنة في أصول كثيرة كالإيمان: قالوا: الإيمان هو التصديق، ولا سيما المتأخرون منهم كالجويني، والشهرستاني، والرازي، وغيرهم. ينظر: الفرق بين الفرق (323-353)، التبصير في الدين (153-185)، الملل والنحل (1/ 81-91).

(41) ينظر: طبقات الشافعية (3/ 368).

(42) أبو منصور الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي السمرقندي، نسبة إلى ماتريد، من أهل الكلام المشتغلين به، وإليه تنسب الماتريدية. من مؤلفاته: (التوحيد)، (تأويلات أهل السنة) في التفسير، (بيان وهم المعتزلة) في الرد على الفرق. توفي سنة (333هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (2/ 130) كشف الظنون (335).

(43) الماتريدية: فرقة كلامية بدعية، تُنسب إلى أبي منصور الماتريدي، تعد شقيقة الأشعرية؛ وذلك لما بينهما من الاتفاق، ولذلك يصرح كل من الأشاعرة والماتريدية بأن كلاً من أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي هما إماما أهل السنة على حد تعبيرهم، يعتمدون على تأويل الأدلة النقلية بما يوافق الأدلة العقلية غالباً أو التفويض أحياناً، وقالوا بإثبات ثمان صفات لله تعالى فقط، على خلاف بينهم وهي: الحياة، القدرة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والتكوين. وعلى أن جميع الأفعال المتعدية ترجع إلى التكوين، أما ما عدا ذلك من الصفات التي دل عليها الكتاب والسنة (الصفات الخيرية) فإنها لا تدخل في نطاق العقل؛ ولذلك قالوا بنفيها جميعاً. ينظر: العرش للذهبي (1/ 68).

(44) ينظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (173).

(45) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (173).

ثم وافقه إمام الحرمين الجويني(48)، فقال: «اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول ﷺ». وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه عقلاً وندين به رأياً هو اتباع سلف الأمة»(49).

وبناء على هذه النسبة -نسبة التفويض إلى السلف- بدأ هذا المذهب بالظهور والانتشار، حتى ظن أغلب العامة أن هذا هو مذهب السلف حقا، غير أن مذهب التفويض مخالف تماما لما كان عليه السلف الصالح من الإيمان بنصوص الصفات ومعانيها، والتسليم لها كما وردت على الوجه اللائق به ﷺ، وأقوالهم تثبت هذا وتدل عليه.

قال الإمام الإسماعيلي(50): «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة:

1. الإقرار بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله.
2. قبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وما صححت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما وردا به، ولا سبيل إلى رده؛ إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة. مضمونا لهم الهدى فيهما، مشهودا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، محذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم.
3. يعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سعى ووصف بها نفسه ووصفه بها نبيه ﷺ.
4. خلق آدم بيده.
5. أن يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف.
6. أنه ﷺ استوى على العرش بلا كيف، فإن الله تعالى أنهى إلى أنه استوى على العرش ولم يذكر كيف كان استواؤه»(51).

(46) البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى الحافظ أبو بكر البيهقي النيسابوري الخسروجدي، وخسروجرد قرية من ناحية بهق، ولد سنة 384هـ، برع في المذهب الشافعي وقرأ علم الكلام على مذهب الأشعري، كانت وفاته سنة 458هـ بنيسابور، ونقل تابوته فدفن ببهق. من مصنفاته: (كتاب الأسماء والصفات)، و(دلائل النبوة). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (4/8)، تاريخ الإسلام (96/10).

(47) ينظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (119، 120).

(48) الجويني: أبو المعالي عبد الملك ابن أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني الشافعي، الملقب بإمام الحرمين، ولد في أول سنة 419هـ في جوين من نواحي نيسابور، ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، ثم عاد إلى نيسابور فبني له الوزير نظام الملك (المدرسة النظامية) فيها، وتوفي سنة 478هـ. من تصنيفاته: كتاب (الإرشاد في أصول الدين)، كتاب (الرسالة النظامية في الأحكام الإسلامية). ينظر: تاريخ بغداد وذيوله (43/16)، سير أعلام النبلاء (468/18).

(49) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (32).

(50) الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلي الشافعي، إمام أهل جُرجان، والمرجوع إليه في الفقه والحديث، ولد سنة 277هـ، وصنف الصحيح، والمعجم، ومسند عمر بن الخطاب في مجلدات أجاد فيه وأفاد، وروى عنه الحديث خلق، وتوفي سنة 371هـ. ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد (129)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (7/3)، طبقات الشافعيين (305).

(51) اعتقاد أهل السنة (35).

7. وجميع أقوال السلف -رحمهم الله- أثبتت الصفات لله ﷻ بمعانيها، ونفت عنها العلم بكيفياتها، فلا يصح معها نسبة التفويض إليهم، بل هو بهتان باطل وتزوير مبتدع. وهكذا يتبين من الاستعراض السابق؛ أن عقيدة الصحابة في الأسماء والصفات كانت تعتمد على فهم القرآن الكريم والحديث النبوي، خصوصا وهم أهل اللغة والبيان، فيفهمونها بلا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، ولا يكلفون أنفسهم الخوض في الكلام والجدال؛ حتى إذا ما احتكوا بغيرهم من الأمم والشعوب، وتقاعسوا عن الجهاد والغزو، بدأت تظهر أفكار دخيلة، ولقيت رواجاً وخصوصاً في زمن الفتن والصراعات، والتي كانت تنشب بين فترة وأخرى بدءاً من مقتل الخليفة الثالث- عثمان رضي الله عنه- ثم الحروب في زمن خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مروراً بصراعات العهد الأموي، ثم العباسي... وحتى زماننا الحاضر.

### الفصل الثاني: امتداد التفويض وعوامل بقاءه:

لقد امتد مذهب التفويض في الصفات واستمر منذ نشأته حتى الوقت المعاصر، وبقاؤه كان نتيجة لامتداد المذهب الأشعري، إذ إن التفويض أحد طريقي المذهب الأشعري مع التأويل.

كما أن هناك بعض العوامل التي ساعدت على بقاء التفويض، يمكن إجمالها بما يلي:

#### 1. وقوع بعض الأئمة المشهورين في التفويض:

فمن أسباب امتداد مذهب التفويض أن بعض العلماء وأهل الحديث قد أخذ بقول الأشاعرة في الاعتقاد بصفات الله تبارك وتعالى، فقالوا بالتفويض والتأويل.

وقد ظهر ذلك في كتبهم وشروحاتهم، حتى أتى المعاصرون فأخذوا هذه المؤلفات بالتحقيق والتعليق والشرح، ودرسوها واعتمدها مرجعاً، فساهم ذلك في ترسيخ هذا المذهب المنقول عن بعض أهل الحديث وشراحه.

أمثال هؤلاء: الحافظ النووي في شرحه لصحيح مسلم، والحافظ ابن حجر وغيرهم رحمهم الله.

فمثلاً الإمام النووي(52) قد نفى العلم بحقيقة الصفات معتقداً أن هذا هو طريق السلف.

حيث قال -رحمه الله-: «اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون:

تتأول على ما يليق بها، وهذا أشهر المذاهب للمتكلمين. وقال آخرون: لا تتأول بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى ويعتقد مع ذلك تنزيهه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أننا نعتقد أن الله تعالى (ليس كمثله شيء) وأنه منزّه عن الحلول وسمات الحدوث وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم»(53).

وقال في شرحه صحيح مسلم في كلامه عن حديث الجارية حين سألتها النبي ﷺ: ((أين الله)) (54)، وحديث

الجارية هذا قد وردت فيه صفة العلو لله جل وعلا: «هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان تقدم ذكرهما

(52) النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين محمد بن جمعة بن حرام، الشيخ الإمام محيي الدين أبو زكريا النووي الحافظ، ولد سنة 631هـ، ونشأ ببلده نوى بسورية، وكان يتوسم فيه النجابة من صغره، أخذ علم الحديث عن جماعة من الحفاظ، وأخذ أصول الفقه وقرأ النحو. توفي سنة 676هـ، ودفن بنوى، وصلي عليه بدمشق. من مؤلفاته: (المجموع) في شرح المذهب، و(المنهاج في شرح مسلم). ينظر: طبقات الشافعيين (909)، تاريخ الإسلام (15/ 329).

(53) المجموع للنووي (25/1).

(54) أخرجه مسلم في صحيحه في حديث طويل منه: (( فقال لها ﷺ أين الله؟ قالت في السماء. قال من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة)). كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، برقم (537) (1/ 381).

مرات في كتاب الإيمان. أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثلته شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات. والثاني: تأويله بما يليق به»(55).

فالنووي -رحمه الله- يرى وجوب إجراء نصوص الصفات على ظاهرها دون خوض في معانيها، وهذا تفويض. وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه فتح الباري شرح صحيح البخاري. من أمثلة ذلك: قوله -رحمه الله-: «(استوى على العرش) هو من المتشابه الذي يفوض علمه إلى الله تعالى ووقع تفسيره في الأصل»(56).

وقال: «وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمفهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم، ومفهم من أنكروا صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث، إما جهلاً وإما عنادا، ومفهم من أجره على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال، منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف»(57). فقصد به بالإجراء على ظاهره أي: التفويض، أما من حمل معنى النزول على حقيقته فهو مشبه عند الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.

فهذه الأقوال لا تعني أنه ليس لهؤلاء العلماء -رحمهم الله- جهوداً في علوم الحديث والدين، وعناية بالكتاب والسنة. وكتبا مملوءة بالعلم النافع لا غنى عنها، ومع ذلك لا يعني عصمتهم من الخطأ في باب معين من أبواب العقائد، ولا يعني قبول كل ما قالوا به، بل الأصل أن ينظر في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وعليهما تقاس أقوال الأئمة والعلماء.

فهم وإن كانوا أشاعرة لكنهم ليسوا من متكلمي الأشاعرة ومحققي مذهبيهم. وكما قال الشيخ محمد العثيمين(58) -رحمه الله-: «لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ برواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضاً أن لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقاً لشريعة الله ﷻ، فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً من كان؛ لقول النبي ﷺ: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)) (59).

ثم إن كان قائله معروفاً بالنصيحة والصدق في طلب الحق اعتذر عنه في هذه المخالفة وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته»(60).

(55) شرح النووي على مسلم (5/ 24).

(56) فتح الباري شرح صحيح البخاري. المقدمة (1/ 136).

(57) فتح الباري شرح صحيح البخاري. (3/ 30).

(58) محمد العثيمين: الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين. ولد في مدينة عنيزة سنة 1347هـ في أسرة يعرف عنها الدين والاستقامة، واستفاد في طلبه للعلم من عدة مشايخ. وقرأ في الحديث والتفسير، والفقه والنحو، وشرح لإمامة الجامع الكبير والتدريس فيه والإفتاء، توفي سنة 1421هـ، وصلي عليه في الحرم المكي. له مؤلفات كثيرة جداً منها: (فتح رب البرية بتلخيص الحموية)، و(القول المفيد شرح كتاب التوحيد)، و(الشرح الممتع على زاد المستقنع). ينظر: موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (10/ 434).

(59) أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ. كتاب الأفضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور. برقم (1718) (3/ 1343).

فتبني بعض هؤلاء العلماء للتفويض كان أبرز أسباب استمرار وجود هذا المذهب إلى الوقت المعاصر، بالإضافة إلى أنه في الوقت المعاصر تبنت كثير من دور العلم والجامعات عقيدة ومذهب الأشاعرة، واعتمدت على كتب العلماء الذين انتهجوا التفويض بالتدريس والشرح(61)، وهذا كان له الأثر في بقاء مذهب التفويض في معاني ونصوص الصفات وانتشاره، ومن أهمها الجامع الأزهر في مصر، مع ما له من مكانة علمية في العالم الإسلامي(62).

2. نسبة مقالة التفويض إلى السلف:

وقد انتشرت هذه الدعوى كثيرا بين المعاصرين في مؤلفاتهم ومقالاتهم ومناقشاتهم، مما دعا العامة إلى اعتقاد أن هذا هو مذهب السلف حقا.

فقد ادعى كثير من متأخري الأشاعرة كالرازي والجويني نسبة تفويض معاني نصوص الصفات للسلف. حتى ابتدعوا قاعدة: (مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم)، فقولهم عن مذهب السلف إنه أسلم: يعنون به التفويض.

ويجاب عن دعواهم هذه:

1. أهل السنة والجماعة إنما سمو بذلك لأنهم على سنة رسول الله ﷺ وعلى ما كان عليه صحابته ﷺ. وعليه فأهل السنة: من سار على نهج الصحابة والتابعين واقتفى أثرهم، ولم يقل الصحابة ومن تبعهم يوما صفات الله سبحانه لا نعلم معناها ونفوض علمها لله، ولم يرد عنهم بأن الظاهر غير مراد، لم يبتدعوا مذاهب ومصطلحات في صفاته جل وعلا، وإنما آمنوا بكل ما جاء به النبي ﷺ من نصوص في الصفات إيمانا كاملا دون سؤال أو شك أو إنكار.

أما من اعتقد التفويض في معاني الصفات، واعتقد الجهل بنصوصها فقد سار على معتقد كلامي مبتدع مستحدث بعد زمن الصحابة والتابعين ﷺ، فكيف يصح أن يكون هذا هو مذهب السلف!!

2. مذهب السلف يعرف بأقوالهم وآثارهم المنقولة عنهم نقل العدول والثقات، لا بمجرد الانتساب إليهم والزعم بأن هذا هو مذهبهم بحسب ما يظنه أهل التفويض، وما ورد عن السلف هو إثبات صفات الله تعالى كما وردت عنه سبحانه وكما وردت عن نبيه ﷺ لا يتجاوزون هذا، يجرونها على ظاهرها دون تشبيه أو تعطيل أو تحريف، فنسبة التفويض لهم صارت باطلة.

3. ثم إن الأشاعرة المعاصرين اليوم صاروا مزيجا من المشارب والمعتقدات بين أهل السنة والفلسفة والتصوف وعلم الكلام، لذلك نجدهم أكثر من ينتسبون للسنة وقوعا في المخالفات العقدية والعبادية -أي بدع العقائد والعبادات- وهذا بخلاف أهل السنة في كل زمان، كما نجد أن كثيرا من الأشاعرة حاليا منضون تحت الطرق الصوفية البدعية، وتكثر فيهم بدع القبور والتبرك بالبدعي بالأشخاص والأشياء وبدع العبادات والأذكار والموالد ونحوها، وهذه البدع هي التي تميزهم عن أهل السنة بوضوح، بينما العكس فيمن ينتسبون حقا لأهل السنة، فإنه يندر أن تجد فيهم من يتعرق بشيء من البدع، فكيف يمكن القول مع هذا بأن الأشاعرة هم أهل السنة(63).

(60) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (85).

(61) مثل كتاب (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) لابن الجوزي.

(62) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة. (497/2).

(63) ينظر: مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها (45).

4. دعوى أن أغلب الأمة على مذهب الأشاعرة: لقد تكررت دعوى الأشاعرة بأنهم أكثر الأمة، وانتشر ذلك في كثير من كتبهم ومحاضراتهم، حتى لبسوا على العوام الذين لا علم لهم بحقيقة الأمر. وعلى أساس هذه الدعوى صار المذهب الأشعري أكثر انتشاراً وقبولاً وبناءً عليه انتشر مذهب التفويض لأنه أحد طريقي المذهب الأشعري في صفات الله تعالى مع التأويل.

كما يقول مؤلفا كتاب أهل السنة الأشاعرة: «ومذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل السنة الذي عليه سواد الأمة، وأكابر أهل الفضل فيها»(64).

وذكرا كذلك في مقدمة كتابهما أن المذهب الأشعري هو المذهب الذي يدين به تسعة أعشار أمة الإسلام وسوادها الأعظم وعلماؤها (65). ولكن حقيقة الأمر أن هذه الدعوى غير صحيحة لأسباب منها:

1- أن أئمة أهل الحديث كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة وجميع أئمة الحديث لم يكونوا أشاعرة، ومصنفاتهم شاهدة بذلك، وكذلك أئمة المذاهب الأربعة ومنهم الشافعي الذي إليه ينتسب أغلب الأشاعرة، بل وحتى الإمام أبو الحسن الأشعري صاحب المذهب الأشعري يعد من المخالفين لمنهج الأشاعرة بعد رجوعه عما كان عليه إلى اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل وأئمة أهل السنة.

يقول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في (القواعد المثلى): «إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة. وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة. وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف»(66).

2- مذهب الأشاعرة مبني على علم الكلام، وكثير من المنتسبين له رجعوا آخر عمرهم عن علم الكلام، مما يعني فساد هذا المذهب.

قال ابن القيم: «إن نهاية أمر هؤلاء المعارضين لنصوص الوحي بالرأي انتهاؤهم إلى الشك والتشكيك والحيرة في أمرهم، فتجدهم يشكون في أوضح الواضحات وفيما يجزم عوام الناس به ويتعجبون ممن يشك فيه، ولا تعطيك كتبهم وبحوثهم إلا الشك والتشكيك والحيرة والإشكالات، وكلما ازدادت فيها إمعانا ازدادت حيرة وشكا حتى يؤول بك الأمر إلى الشك في الواضحات...وقد أقرروا على أنفسهم بالشك وعدم اليقين في كتبهم وعند موتهم»(67).

من أمثال من رجع عن علم الكلام:

• فخر الدين الرازي: فقد قال في وصيته آخر أيامه: «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن. اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: 10]، وقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

(64) أهل السنة الأشاعرة لحمد السنان وفوزي العنجري (248)، بل وألف بعضهم كتاب: عقيدة الإمام الأشعري. مذهب السواد الأعظم من المسلمين في الأصول/ لمصطفى العطاس.

(65) أهل السنة الأشاعرة (31).

(66) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (85).

(67) الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة (4/ 1259).

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: 11]، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»(68).

• ومنهم: الجويني: وفي رجوعه أكبر دليل على أن جمهور الأمة ليسوا أشاعرة؛ فقد قال -رحمه الله- في آخر عمره: «وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام عنها، كل ذلك في طلب الحق. وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز فإن لم يدركني الحق بلطف بره فأموت على دين العجائز وتختم عاقبة أمري عند الرحيل على نزهة أهل الحق وكلمة الإخلاص لا إله إلا الله فالويل لابن الجويني»(69). فهو قد كان أشعريا من أهل الكلام ثم تمنى أن يموت على عقيدة العوام، فدل على أن عوام الناس ليسوا بأشاعرة بل هم على الفطرة الصحيحة.

3- «أننا لا نسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق. ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول: إن إجماع المسلمين قديما ثابت على خلاف ما كانوا عليه، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ وإجماعهم حجة ملزمة؛ لأنه مقتضى الكتاب والسنة»(70).

4- ثم لو كان واقعا أن عامة الأمة على مذهب الأشاعرة فليس في هذا حجة على صحة معتقداتهم؛ فالله ﷻ أخبرنا في مواضع عديدة من كتابه أن الكثرة لا تعني الحق. قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: 103]. وقال: ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 116]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس: 92].

وقال ﷻ: ((بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا فطوبى للغرباء)) (71). فالعبرة باتباع الحق لا بالكثرة.

يا سلعة الرحمن ليس ينالها في الألف إلا واحد لا اثنان(72)

5- ارتباط الأشعرية بالتصوف ورواده(73):

يظهر من كتب الأشعرية والتصوف أن بينهما صلة قديمة.

(68) سير أعلام النبلاء (501/21)، وجاءت وصيته في طبقات الشافعية الكبرى (8/ 91): «ولقد اخترت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال لله ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية».

(69) طبقات الشافعية الكبرى (5/ 185).

(70) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (80).

(71) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، برقم (145) (1/ 130).

(72) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (نونية ابن القيم) (1/ 1037).

(73) ينظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد عبد اللطيف (1/ 162). ونقض عقائد الأشاعرة والماتريدية لخالد بن علي الغامدي (63).

لكن مع تقدم الزمن كثرت الجهل، وانتشرت الصوفية، وكثرت طوائفها، فتجد الشخص الواحد ينتهي إلى أبي الحسن الأشعري عقيدة وإلى الشافعي مثلاً مذهباً وإلى الصوفية طريقة وسلوكاً.

فقد أصبح كثير من متأخري الأشاعرة والماتريدية على الطرق الصوفية حتى صار مذهبهم مقرون بالصوفية ولا تكاد ترى أشعرياً ولا ماتريدياً إلا وهو صوفي إلا ما ندر. وليست الصوفية التي هم عليها كما كانت في زمن أسلافهم، وإنما زادت في الانحراف حتى دخلت في رهبانية النصارى وعبادات المجوس وعبادات الهند، فصار أولئك يعبدون عيسى والشمس والنار والبقر وهؤلاء الصوفية لم يتركوا قبراً إلا وعبدوه واتخذوه وثناً وإله من دون الله، فصار الشرك فيهم سارياً والعباد بالله وصارت القبورية لهم منهجاً وكلاماً.

وظهر هذا واضحاً في كتبهم ومؤلفاتهم، فكثير من مصنفاتهم التي كتبوها في الاعتقاد قد ذكروا فيها عند الاعتقاد بالأسماء والصفات التفويض والتأويل مذهباً، ثم لما يأتي الجانب العملي في العبادات تراه مملوء بالبدع والشركيات كالاستغاثة بغير الله والتوسل والتبرك والمولد ونحوها.

ومع استمرار انتشار الصوفية والدعوة إليها كانت بجانبها العقيدة الأشعرية تسير معها في الانتشار والظهور. من أمثال هؤلاء المعاصرين: محمد علوي المالكي (74) الذي صنف كتاباً أسماه: (مفاهيم يجب أن تصحح)، قال في كتابه: «التصوف ذلك المظلوم المتهم قليل من ينصفه، بل بلغت الجراءة والوقاحة ببعضهم أنه جعله من صفات الذم والقدح التي تسقط بها الشهادة وتزول بها العدالة» (75) وقال: «الأشاعرة هم أئمة أعلام الهدى من علماء المسلمين...» (76). فهذا نموذج من ارتباط الأشعرية بالصوفية والأمثلة كثيرة.

ولعل من أسباب هذا إنكارهم تقسيم التوحيد لتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وإنما التوحيد عندهم هو الإقرار بالله سبحانه رباً لا شريك له في ربوبيته، أما في توحيد الألوهية فلا يسمون الاستغاثة بغيره سبحانه أو دعاء غيره شركاً.

ومع هذا لا يمكن نسبة صور الشرك التي ظهر بعضها إلى كل الأشعرية المتقدمين منهم والمتأخرين، إذ المتقدمون على خلاف هذا الأمر ولكن تبقى مسألة التبيي العام للصوفية مؤثرة في قبول ما عليه التصوف عند المتأخرين!

أما المتأخرون فهم قسمان: قسم صرح بالقول بجواز بعض صور الشرك كالنذر لغير الله، والطواف بقبور الصالحين، والاستغاثة بغير الله، وقسم لم يصرح بذلك ولكنهم لم يجاهرُوا بالإنكار قولاً، ولا فعلاً، مع سماعهم نسبة التصوف بجميع طوائفه إلى الأشعرية والماتريدية.

فخلاصة الأمر هو أن المتقدمين من الأشاعرة لم يظهر منهم ما يخالف توحيد الألوهية، بل ثبت أن بعضهم أنكروا بعض مظاهر الشرك التي تحدث عند القبور، أما الأشعرية المتأخرة فيمكن نسبة بعض المخالفات إليهم إما وقوعاً منهم فيها، أو سكوتاً عنها إذا رأوا غيرهم يقع فيها، ومثل هذا يعد تغيراً وزيادة انحراف في المنهج الأشعري تجب

(74) المالكي: محمد بن علوي بن عباس الإدريسي الحسني الهاشمي ، ولد بمكة سنة 1367هـ، ومنها نشر أباطيله إلى كافة العالم الإسلامي، يذكر عن والده أنه كان من أهل السنة؛ ولهذا كان يسمح له بالتدريس في الحرم، ولكن المطلع على كتبه يجد أنه كان صوفياً ويعتبر حامل راية التصوف في بلاد الحرمين حرسها الله، وعليه فقد تبني العقائد والشركيات الصوفية ونشرها، يعتقد اعتقاد الأشاعرة، ويرى أنهم أئمة الهدى، مات سنة 1425هـ، من كتبه: (مفاهيم يجب أن تصحح)، و(الذخائر المحمدية). ينظر: موقع صيد الفوائد ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

(75) مفاهيم يجب أن تصحح (110).

(76) مفاهيم يجب أن تصحح (114).

مراعاته، إذ تغير الفرق أمر وارد، فيجب الإنكار اليوم على الأشعرية في هذه المسألة كما أنكر عليهم سلفا ما تكلموا فيه من مسائل الصفات.

6- ارتباطه بالمذهب الشافعي:

فكل من تبني الشافعية مذهباً في الفقه والفروع تبني الأشعرية في العقائد والإيمان، فمع استمرار التعصب للمذهب الشافعي استمر المذهب الأشعري وعليه استمرت دعوى اعتقاد التفويض في صفات الباري سبحانه، وليس كل شافعي أشعري، وإنما غالب الأشاعرة هم على المذهب الشافعي.

## الخاتمة: النتائج والتوصيات:

أولاً- أهم النتائج:

حقيقة التفويض هو نفي لصفات الله جل وعلا، فالمفوضة خالفوا منهج الصحابة ومن تبعهم من السلف الصالح، فنفا عن صفات الله تعالى المعنى المعلوم، وأمنوا بالصفات مجردة عن المعاني، حتى صار بهم الأمر إلى تعطيل هذه الصفات، إذ إن الإيمان بالألفاظ دون المعنى المعلوم لها هو إيمان بلا شيء على الحقيقة، كما عطلوا النصوص التي وردت بها الصفات؛ لأنها صارت نتيجة قولهم نصوصاً لا معنى لها، ولا يفهمها أحد من الخلق.

- استمر مذهب التفويض في الصفات في الامتداد حتى العصر الحاضر، وقد ساعد على هذا عدة عوامل. منها:

1. امتداد المذهب الأشعري الذي يعتبر التفويض أحد طريقيه مع الطريق الآخر التأويل.
2. كثرة ادعاء أن التفويض هو مذهب السلف، حتى لبس على العامة، فظنوا أن هذا هو مذهب السلف.
3. وقع بعض الأئمة وأهل الحديث في القول بالتفويض، فساهم ذلك في ترسيخ هذا المذهب، وبقائه في كتبهم التي ما زال المعاصرون يستدلون بها على صحة مذهب التفويض.

ثانياً- التوصيات والمقترحات:

استناداً لنتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1. ضرورة تبني الدولة ووزارة الأوقاف وأئمة المساجد؛ خطة استراتيجية طويلة الأمد؛ تستهدف رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع بجدور الانحراف ومخاطره، وفي مقدمتها عقيدة التفويض ووضع إجراءات محددة للتعامل مع من يعتقدونها، والتوعية من آثارها على معتقدتها؛ تقوم في الأساس على الحكمة والموعظة الحسنة.
2. ضرورة نشر الكتب الهادفة عبر مختلف الوسائل وإقامة الحوارات البناءة عبر وسائل الإعلام، كما يلزم العناية بالمقررات الدراسية والخطب والمواعظ وتوجيه الدعاة والتربويين بالتجديد وتضمين خطبهم ودروسهم ما يعالج هذه الظواهر.
3. تفعيل الأنشطة المدرسية والمخيمات الشبابية؛ بما يسمح بتلاقح الأفكار والتعرف على الآخرين، ونشر روح التسامح.
4. كما أدعو الباحثين لمزيد من الدراسات التي تتعلق بالموضوع، وخصوصاً أسباب الصراعات وعوامل تفكك المجتمعات، والحقائق التاريخية الغائبة عن المجتمع ذات البعد العقائدي.
5. لا يزال مبحث الأسماء والصفات يصعب على أكثر العامة فهم وإدراك الكثير من أبوابه ومسائله، فعلى الباحثين وطلبة العلم بذل الجهد في طرق تدريس العقيدة، وتشويقها للطلبة في مراحل عمرهم المبكرة، مع التركيز على بيان عقيدة الإيمان بالأسماء والصفات للعامّة بطرق مبسطة وواضحة.

## فهرس المصادر والمراجع

- 1- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (1406هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب: حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، ط1، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
- 2- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (1391هـ): درء تعارض العقل والنقل. تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض: دار الكنوز الأدبية، (5/ 310).
- 3- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (1411هـ): درء تعارض العقل والنقل: تحقيق: محمد رشاد سالم، ط2. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 4- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (1430هـ): الفتوى الحموية الكبرى: لأحمد بن تيمية، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، ط1، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- 5- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (1406هـ): منهاج السنة النبوية: تحقيق: محمد رشاد سالم، ط1، مؤسسة قرطبة.
- 6- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (1425): الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1425هـ.
- 7- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (د. ت): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.
- 8- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن السلامي (1417هـ): فتح الباري شرح صحيح البخاري:، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، السيد عزت المرسي، محمد بن عوض المنقوش، صلاح بن سالم المصراي، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، ط1، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- 9- ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (1417هـ): الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (متن القصيدة النونية): ط2، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- 10- ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (1418هـ): الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة: تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله الناشر: ط3. دار العاصمة، الرياض.
- 11- ابن كثير القرشي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر (1413هـ): طبقات الشافعيين: تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.
- 12- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (1983): لسان العرب: ط1. الناشر: دار صادر، بيروت.
- 13- الإسماعيلي، أبي بكر بن إبراهيم (1420): اعتقاد أهل السنة: تقریظ: حماد بن محمد الأنصاري تحقيق: جمال عزون، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ.
- 14- الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (د.ت): المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 15- البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري): المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1.
- 16- بن عثيمين، محمد بن صالح (1414هـ): القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط2. مكتبة السنة، القاهرة.

- 17- بن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (1399هـ): معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر.
- 18- بن قاضي شهبه، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (1407هـ): طبقات الشافعية: تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط1، دار النشر: عالم الكتب، بيروت.
- 19- البهقي، أحمد بن الحسين بن علي (1420هـ): الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، الناشر: دار الفضيلة، ط1.
- 20- الجريتلي، أبو مريم محمد، (1430): أهمية دراسة الأسماء والصفات. تاريخ الإضافة: 2009/8/19 ميلادي - 1430/8/27 هجري. شبكة الألوكة. الرابط: <https://www.alukah.net/sharia/0/7111/> تاريخ: 2019 /9 /8.
- 21- الجويني، أبي المعالي عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف (1412هـ): العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- 22- داغي، علي قرة، (1438هـ): أسباب الانحراف الفكري وعلاجه الشامل في الإسلام، دراسة شرعية تحليلية، موقع على بصيرة. الرابط: <https://alabasirah.com/node/469> تاريخ: 2019 /7 /5
- 23- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1405هـ) سير أعلام النبلاء: المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ط3.
- 24- الرازي، زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (1420هـ): مختار الصحاح: المحقق: يوسف الشيخ محمد، ط5، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا.
- 25- السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي (1413هـ) طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 26- السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم (1402هـ): لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، ط2، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق.
- 27- السنان، حمد؛ و العنجري، فوزي (د.ت): أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم: دار الضياء.
- 28- عبد الحميد، محمد محيي الدين (1990): النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد، (ضمن كتاب إتحاف المرید بجوهرة التوحيد لعبد السلام اللقاني): ط1، الناشر: دار القلم العربي.
- 29- العدني، أبو حسين العدني (2011) الصفات الإلهية عند المعتزلة مفهومها وسبب تأويلها؛ موقع ملتقى أهل الحديث. الرابط: <https://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php?t=256734>
- 30- العقل، ناصر بن عبد الكريم (1412هـ): مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها، ط1، دار الوطن للنشر المملكة العربية السعودية.
- 31- القاضي، أحمد بن عبد الرحمن (د.ت): مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد: دار العاصمة.
- 32- الماتريدي، أبي المعين ميمون النسفي (2011): تبصرة الأدلة في أصول الدين: لتحقيق: محمد الأنور حامد عيسى، ط1، 2011م، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع.
- 33- المالكي، محمد بن علوي (1430هـ): مفاهيم يجب أن تصحح: دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
- 34- المحمود، عبد الرحمن بن صالح (1415هـ): موقف ابن تيمية من الأشاعرة: مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
- 35- المقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين (1418هـ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ط1، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

- 36- نور، خالد عبد اللطيف بن محمد(1416هـ): منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى:  
الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية.
- 37- النووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (د. ت): المجموع شرح المهذب: الناشر: دار الفكر.